

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق
السنة الأولى ماستر : قانون عام
السنة الدراسية 2023 / 2024

(تابع) حاضرات في مادة : الديمقراطية و الهيئات المحلية
(المجموعة الثانية)

المحاضرة رقم : 06

المطلب الثاني : مزايا (خصائص) ، أهمية وأهداف الديمقراطية التشاركية

الفرع الأول : مزايا (خصائص) الديمقراطية التشاركية

-تعتبر الديمقراطية التشاركية طريقة لصيانة النظام ، تسمح بخلق جو من التعاون بين النخب السياسية و أفراد المجتمع ، تعمل على تكريس المفهوم الحقيقي للديمقراطية وهي بهذه الصورة تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية .

الفرع الثاني : أهمية الديمقراطية التشاركية

تبرز أهمية الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي من عدة نواحي:

حيث تعمل على ترشيد وعقلنة تسيير الإدارة المحلية، مما يمكن من اتخاذ أسهل القرارات و تنفيذها ، كما تمكن من الاطلاع على الاحتياجات و المشاكل الحقيقة للجمهور و الوصول إلى معالجتها

الفرع الثالث : : أهداف الديمقراطية التشاركية

هدف الديمقراطية التشاركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتلخص مضمونها في ترقية و تعميق مفهوم المواطنة لدى المواطنين من خلال اشراكهم في تسيير الشؤون المحلية من أجل تعزيز العمل الجواري و المشاركة في عملية التنمية المحلية و القضاء على كل مظاهر الفساد بشتى أنواعه .

الفرع الثالث : علاقة الجماعات المحلية بالديمقراطية التشاركية

إن بروز الديمقراطية التشاركية، جاء ليتخطى قصور الديمقراطية التمثيلية لعدم قدرها على الاستجابة والتفاعل مع متطلبات اجتماعية جديدة، لذلك تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية لضمان اخراط الجميع لتطوير التدبير المحلي والوطني، والمساهمة في اتخاذ القرار وسعي المنتخب للمشاركة الواسعة مع مجتمعه ، عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

المبحث الثاني : شروط و مبادئ الديمقراطية التشاركية و دوافع تكريسها في الجزائر

المطلب الأول : شروط تطبيق الديمقراطية التشاركية

يقتضي تطبيق الديمقراطية التشاركية توفر جملة من الشروط تمثل الحجر الأساس لتجسيد مقاربة تشاركية فعليه تتلخص أساسا في وجود بيئة مناسبة توفر على مجتمع مدني مهيكل و إعلام مستقل بالإضافة إلى وضع إطار قانوني يتضمن الآليات الضرورية التي تنظم مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي .

المطلب الثاني : مبادئ الديمقراطية التشاركية

ترتکز الديمقراطية التشارکية على جملة من المبادئ الأساسية، البعض منها تیشكّل فيه مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي (التمثيلية) والبعض الآخر يشكل ميزة خاصة بما تمثل أهمها في :
- ضرورة إقامة دولة تكرس الحق في الديمقراطية، وبناء دولة الحق و القانون بالإضافة إلى جعل المجتمع المدني بثابة حلقة الاتصال الأولى بين المواطنين والنظام السياسي.

كما ترتكز الديمقراطية التشارکية على بعض المبادئ العامة تتلخص أهمها فيما يلي :
- الحق في التعبير و حرية الرأي والوصول إلى المعلومة، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون اقصاء و نشر ثقافة وقيم المواطنة بين أفراد المجتمع حتى لا تطفى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، و ضمان مشاركة فعالة و حقيقة في كامل مراحل صنع القرار

المطلب الثالث: عوامل تكريس الديمocrاطية التشاركية بال المجالس المحلية الجزائرية

يعود بنجود المشرع الجزائري إلى اعتماد مبدأ مشاركة المواطنين من أجل تكريس مبادئ الديمocratie التشاركية على أرض الواقع إلى عدة عوامل تتلخص أهمها فيما يلي :

- العمل على تشجيع العمل الجواري و توسيع دائرة الحوار مع المواطنين
- القضاء على كل أشكال البيروقراطية و مظاهر الفساد بكل اشكاله .
- تكريس حرية الرأي و التعبير للمساهمة في بناء صرح ديمocraticي تشاركي .

المبحث الثالث : آليات تحسيد الديمocratie التشاركية ، آثارها و عوائق تكريسها في

الجزائر

المطلب الأول : آليات تحسيد الديمocratie التشاركية في المجالس المحلية الجزائرية

- تكوين مجلس جواري استشاري يضم كافة فعاليات المجتمع المدني والإطارات والخبراء الأكاديميين، وهؤلاء يحضرون مداولات المجلس الشعبي البلدي بشكل دوري ليبدوا آراءهم حول مختلف قضايا التنمية المحلية.

- إشراك المواطن ليس في التقاش والحوار و إبداء الرأي فقط بل في متابعة إنجاز خططات ومشاريع التنمية وممتلكات الدولة

- تفعيل دور جان الأحياء

- تكوين المجالس المحلية خلاليا إعلامية من أجل إعلام المواطنين واستقبال اشغالاتهم اليومية

- اعتماد عدة آليات تكرس الشفافية في الممارسات الإدارية بالمجالس المحلية الأمر الذي أكد عليه

الشرع في قانوني الولاية و البلدية من خلال :

- اعتماد مبدأ علنية الجلسات

- حق المواطن في الاطلاع على حاضر مداولات المجالس المحلية

- تقديم المجالس الشعبية المحلية عرضا سنويا عن نشاطها أمام المواطنين

المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن تطبيق الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية

يتربّع عن اعتماد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي عدّة آثار تتلخّص أهّمها فيما يلي :

- المساعدة في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة الساكنة
- كمّا تساهم الديمقراطية التشاركية في تدعيم مفهوم الديموقراطية بالمجتمع،
- تعزيز الشعور لدى الأفراد بالمسؤولية وزيادة الانتماء للوطن بشكل عام
- ترميم العجز الذي قد يتربّع عن المجالس التي تقرّزها نتائج العملية الانتخابية

المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي و العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك .

الفرع الأول : تعريف المجتمع المدني

المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من организаций تطوعية غير حكومية تنشأ لتقديم خدمات للمجتمع، ولا تمارس أي نشاط سياسي بهدف الوصول إلى السلطة، حتى لو تلقت مشاركة الجميع بالرأي والاستشارة في كثير من الأحيان. الدعم من الأحزاب السياسية، حيث يقوم أساساً على الحوار حول أمور جدلية في المجتمع، تتطلب مشاركة الجميع بالرأي والاستشارة في كثير من الأحيان

الفرع الثاني : إسهامات المجتمع المدني في تحسين الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي
- تقدم منظمات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية،
البيئة ... إلى غير ذلك،

- تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنمية السياسية

- تشكل منظمات المجتمع المدني حلقة وصل بين المواطنين والحكومة،

المطلب الثالث : عوائق تحسين الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية الجزائرية

الفرع الأول : معوقات العمل التشاركي لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي

أولاً : عشوائية التكوين والتسمية :

ثانياً : ضعف الخدمات المقدمة :

ثالثاً : قلة مصادر الدعم :

رابعاً : ضعف البناء الهيكلي والقدرات

الفرع الثاني : معوقات عامة

يقف في وجه تحسين الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي عدة عوائق و تحديات يتعلق البعض منها بتجربة الديمقراطية التشاركية و نظرية المواطن السلبية للمجالس المحلية المنتخبة و اهتزاز ثقته فيها بخصوص مدى اهتمامه بالاقتراحات التي يقدمها المجتمع المدني و المواطنين. بالإضافة إلى

اعتماد معيار الولاء في إنقاء الأشخاص و الجمعيات للمشاركة في المناقشات العامة التي تخص الشأن المحلي ، ناهيك عن عدم هيكلة المواطنين و ضعف ثقافة الحوار و التواصل بين المواطن و المجالس المحلية .